نماذج تقييم نظام الحوكمة الجيد

أ.د.سناء عبد الرحيم سعيد العبادي

تعد الحوكمة الرشيدة من أهم أعمدة تحقيق جودة الأداء و التأكد من أن المؤسسة تخضع للقوانين والأعراف , وأن تقييم محددات الحوكمة الرشيدة يعتبر من الأسس الرئيسية في نجاحها. قدمت عدة نماذج بحثية لتقييم نظم الحوكمة الرشيدة (الداخلية و الخارجية ,) تهدف لتقييم نظام الحوكمة الرشيدة في الادارة لتحقيق المستوى الامثل من الفحص و الضبط و الرقابة المتوازنة مع دعم خطوط التواصل الداخلية و الخارجية ذات الفعالية هذا بالاضافة الى تعزيز ثقافة المسئولية و المسائلة من خلال وضع و تطوير نظام للقياس و التقييم ، وتشجيع الشركات على التطبيق المعياري للمتطلبات الفعالة في بناء نظم الحوكمة الرشيدة. ويضمن تقييم الكفاءة تعيين الأشخاص المناسبين في المهام المناسبة.

ان تقييم نظم الحوكمة الهدف منها هو تحديد المخرجات والنتائج الفورية ودرجة تحقيق الأهداف والغايات المحددة مسبقًا. بالإضافة إلى ذلك ، تعالج الفعالية الرضا أو عدم الرضا الذي عبر عنه مختلف المستفيدين والمجتمعات والعمال والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين. تتطلب الفعالية تطبيق منهجيات علمية لقياس المخرجات ودرجة من النتائج.

وفق معايير ال OECD فان المعيير المطلوبة اما ان تكون مطبقة بالكامل ، او تم التنفيذ على نطاق واسع ،او تم التنفيذ جزئيًا من المحتمل أن يكون التقييم المنفذ جزئيًا مناسبًا في مواقف واحد أو أكثر من العناصر الأساسية للمعايير المطلوبة ، او تكون غير مطبَّقة من المحتمل ألا يكون التقييم المنفَّذ مناسبًا حيث توجد أوجه قصور كبيرة .

اكدت معايير التقييم لل OECD على تقييم تنفيذ تفاصيل العوامل التالية:

- حقوق المساهمين ووظائف الملكية الرئيسية.
- المعاملة العادلة للمساهمين.
- دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات.
- الإفصاح والشفافية
- دور و مهمات مجلس الادارة و تركيبته .

فيما يلي يتم مناقشة خمسة نماذج بحثية و ميدانية لتقييم نظم الحوكمة:

النموذج البحثي الاول:

قدم الباحثان (ثابت حسان ، ليث خليل ، 2013) نموذجا لقوة نظام الحوكمة بالاستناد الى المعايير التالية:

- مدى قوة القيادة والثقافة المؤسساتية والإتصالات

- مدى ملائمة هيكلية لجنة الحوكمة

- مدى شفافية اليات المساءلة

- مدى فعالية العمل عبر الحدود المؤسسية

- مدى الإمتثال لإدارة المخاطر و نظم الإئتمان

- مدى فعالية التخطيط الإستراتيجي و مراقبة الاداء و التقييم

- مدى مرونة النظم

و تم تطبيق النموذج على شركات عامة و خاصة في اقليم كردستان العراق ، و استنتج التقييم إن تطبيق الحوكمة بشكل عام سواء في الدوائر الحكومية أو في الشركات العامة لإقليم كردستان يمكن أن يعتبر ضمن المستوى فوق المتوسط .

النموذج البحثي الثاني:

قدم الباحث (محمد ياسين، 2012) نموذجا يدمج المعايير العالمية و المعايير الوطنية ويمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين المنظمة لها، تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعاً عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في اي دولة ، و تتضمن المعيير التي تم الاستناد لها:

- معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

- معايير مؤسسة التمويل الدولية

- معايير الحوكمة للمؤسسات و الادارات العامة

اما نموذج الباحث فلقد تضمن ست مجموعات من المعايير التالية للتقييم:

1) التأكيد علي وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات العامة.

2) اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية.

3)المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك مساهمة الدولة او الافراد.)

4)العلاقات مع اصحاب المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية

5) الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الاجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة . مجلس الخدمة المدنية ، التفتيش المركزي ، واي أجهزة رقابية اخرى.)

6. مدى صلاحيات مجالس إدارة المؤسسات العامة.

النموذج البحثي الثالث:

دمت الباحثة (سميحة فوزي ، 2003) نموذجا بحثيا ميدانيا لابرز المعايير اللازمة لتقييم نظم الحوكمة في الشركات المصرية و تضمن :

* حقوق المساهمين: هل أصبح من الممكن التصويت عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني في اجتماعات الجمعية العامة و مدى تطوير قواعد التسجيل لتتوافق مع المعايير الدولية و مدى توفير طرق آمنة للتسجيل والتسوية والربح التوزيع ، وإنشاء صندوق ضمان التسويات، و هل تم إنشاء مركز لحل النزاعات.

* المعاملة العادلة للمساهمين: ماهو حق الهيئة في تعليق قرارات الجمعية العامة و هل هو متحيز لفئة محددة من المساهمين ، مدى السماح للمالك المسجل بالتصويت نيابة عن المالك المستفيد إما كليا أو جزئيا. هل تم إصدار قواعد الإفصاح الجديدة التي تسمح بالإشراف الصارم على التداول من داخل الشركات.

* دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات: هل تم تأسيس مجموعات المساهمين والسماح لممثليها المجموعات لحضور اجتماعات الجمعية العامة، تراخيص تشكيل جمعيات مساهمي العمال.

* الإفصاح والشفافية: هل تم تطوير متطلبات الإفصاح المالية وغير المالية، هل يتم عرض البيانات ، ونشرها الإلكترونيا.

* مسؤوليات مجلس الإدارة: هل يتم إلزام الشركات بتعيين أعضاء مستقلين أو غير تنفيذيين إلى مجلس الإدارة، هل يتم إلزام الشركات بتكوين لجان تدقيق من غير التنفيذيين أعضاء مجلس الإدارة، هل تم إلزام الشركات بالكشف عن هيكل الملكية الرئيسي المساهمين وتقرير مجلس الإدارة.

النموذج البحثي الرابع:

الباحث (منصور لاربش، 2010) من جامعة نوتنكهام البريطانية قدم اطروحة دكتوراه بعنوان " تقييم لممارسات حوكمة الشركات في ليبيا" استنتج فيها نموذجا تقييميا للعوامل المؤثرة

على كفاءة الحوكمة ، لاحظ الشكل التالي:

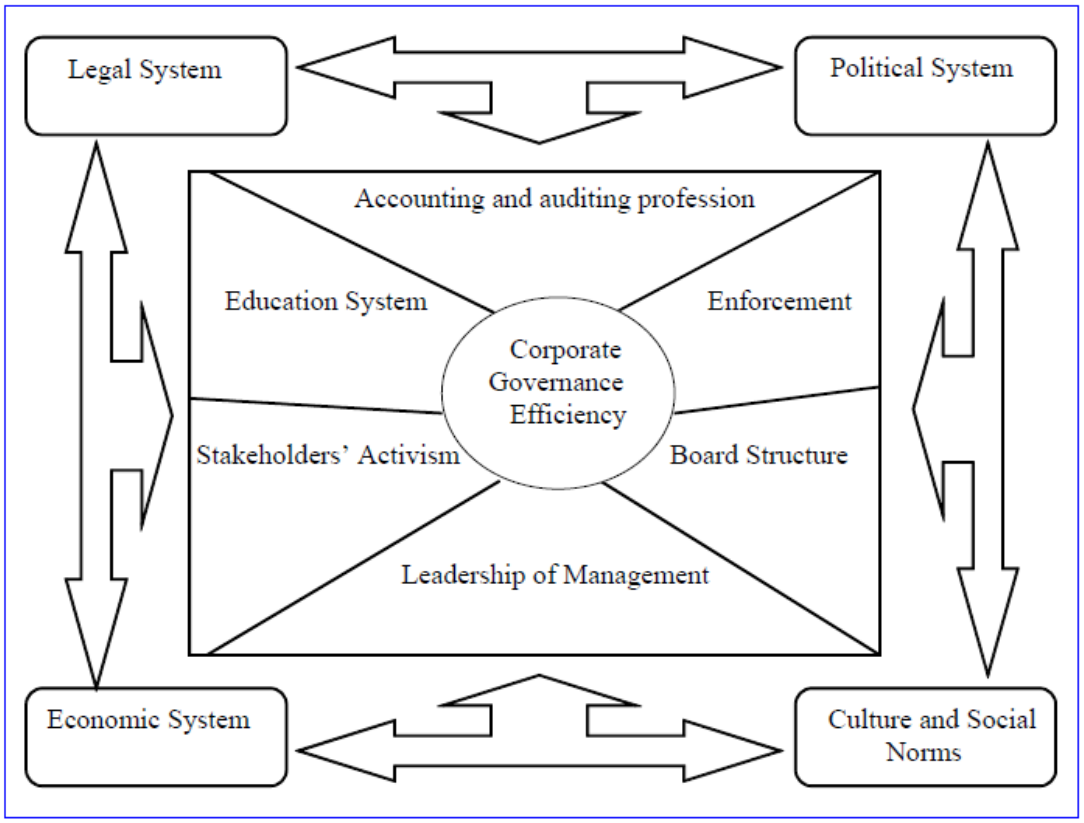

و يلاحظ وجود اربعة محددات رئيسية اقتصادية، قانونية ، سياسية و ثقافية و اجتماعية توثر على العوامل التي تحدد تقييم كفاءة نظام الحوكمة المتبع و التي تتضمن نظم الحسابات و التدقيق و نظام القيادة و وتركيبة مجلس الادارة و اصحاب المصالح .

النموذج البحثي الخامس:

قدم الباحث (Mohammed Shanikat,2011) ، بحثا تضمن استخدام معايير OECD في تقييم نظم الحوكمة في الاردن .

لاحظ الجدول التالي:

PRINCIPLE		ASSESSMENT BASE		COMMENT
		In Law	In Practice	
1	RIGHTS OF SHAREHOLDERS	Widely Covered	Widely Practiced	Shareholders participate in most fundamental decisions except major asset sales. Shareholders AGM rights are also mentioned, but there are no standard proxy forms and no provisions for postal voting.
2.	EQUITABLE TREATMENT OF SHAREHOLDERS	Partially Covered	Partially Practiced	The Controller sometimes acts on shareholders' complaints, but there is no formal complaint-resolution mechanism. There are solid regulations prohibiting insider trading. Related-party transaction rules are not clear.
3.	ROLE OF STAKEHOLDERS IN CORPORATE GOVERNANCE	Covered	Practiced	Stakeholder rights are respected. Stakeholders have a number of legal protections, which are widely covered in the Company Law. Companies typically adopt performance enhancement measures, such as employee savings funds. Employees sometimes share ownership in some companies' issues. Annual reports, by law, contain stakeholder information.
4.	DISCLOSURE AND TRANSPARENCY	Covered	Practiced	Annual and semi-annual reports are provided, but only the annual report is required to be audited externally. Monitoring is limited only to quantity rather than quality of disclosures. There are no comprehensive and mandatory rules for corporate-governance disclosure. Jordan has fully adopted the IFRS and ISA standards for accounting and audits.
5.	RESPONSIBILITIES OF THE BOARD	Covered	Partially Practiced	The board is liable for ensuring compliance with the law. In practice, there is no difference between the management and the board; generally the chairman and CEO are the same person. Stakeholders' duties are not clear. The law and regulations determine specific standards related to functions that the board should fulfill. By the law, directors have a right to access all relevant information.

و يلاحظ ان الباحث هنا قدم تقييماً رئيسياً يلفت الانتباه إلى تطبيق المدونة المذكورة على وجه التحديد لتقييم من خلال: (1) تطوير حوكمة الشركات بشكل خاص و يركز على هيكل المجلس ودوره ووظائفه ؛ (2) تحديد مدى الكشف وأحكام الشفافية ؛ (3) مراجعة قانون الشركات لتقييم مدى إنفاذ والامتثال لمبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنقحة ؛ و (4) تسليط الضوء على الإطار المؤسسي للإشراف على تنفيذ المدونة. يلاحظ من خلال الجدول اعلاه تقييم حوكمة الشركات في الأردن. و تتضمن حماية حقوق المساهمين طرقًا آمنة للملكية التسجيل ، ونقل أسهم النقل ، والحصول على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم والمشاركة والحق في التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين ، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحصة في أرباح الشركة. و مركز إيداع الأوراق المالية المسؤول عن حفظ سجلات ووظائف المساهمين كمركز فعلي لتسجيل الملكية. يعالج المركز أيضا المقاصة و تسوية الأسهم القابلة للتحويل دون أي شروط. تقارير دورية و يجب تقديم التقارير السنوية المدققة إلى هيئة الأوراق المالية ومجلس الإنماء والإعمار. أيضا ، بعض الأحداث الكبرى يتم الكشف عنها عند حدوثها. للمساهمين الحق في المشاركة في أي عام اجتماع للتصويت وانتخاب أعضاء المجلس.